على جدول أعمال جلسة الغد..

برنامج عمل الحكومة و13 طلب مناقشة و58 تقريراً

رياض عواد

يعقد مجلس الأمة جلسته العادية والتكميلية غدا وبعد غد للنظر في بنود جدول الأعمال المكون من ستة عشر بنداً وست وثمانين فقرة.

ويستهل المجلس جلسته بالنظر في بنود التصديق على المضابط والرسائل الواردة والعرائض والشكاوى والأسئلة، ومواصلة الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر.

وينظر المجلس في بند برنامج عمل الحكومة للمدة المتبقية من الفصل التشريعي الخامس عشر للسنوات (2016/2017/2019/2020).

ومدرج على جدول الأعمال 13 طلباً للمناقشة بشأن فيروس كورونا وقضايا الإسكان والشهادات المزورة والمقيمين بصورة غير قانونية وشغل الوظائف بالهيئات والمؤسسات العامة وتزوير وثائق الجنسية الكويتية والطائرات الكاراكال والتلاعب في تسجيل عناوين السكن وإصلاح الطرق والرعاية الصحية والتعليم.

ويحتوي جدول الأعمال على 3 اقتراحات بقرارات من أهمها تشكيل لجنة مشتركة تتولى تعقب الأرقام والبيانات والمؤشرات التي تدلي بها الحكومة عند طرح ملفات ذات علاقة بالملاءة المالية والعجز في الميزانية العامة وترشيد النفقات وخفض التكاليف.

ويشتمل الجدول على 58 تقريراً للجان المختلفة أهمها العمل في القطاع الأهلي وتقريري اللجنة المالية بشأن تعديل قانون التأمينات الاجتماعية والشراكة بين القطاعين العام والخاص والإدارة العامة للتحقيقات والهيئة العامة للطرق والنقل البري الهيئة العامة للوقاية من المخدرات والأشخاص ذوي الإعاقة.

وجاء برنامج عمل الحكومة في البند السابع من جدول الأعمال حيث ينظر المجلس في برنامج عمل الحكومة للمدة المتبقية من الفصل التشريعي الخامس عشر للسنوات (2016/2017/2019/2020)

أما البند الثامن: فقد أدرج على جدول الأعمال الطلب المقدم من عضوين بشأن تكليف ديوان المحاسبة بإعداد تقرير مفصل بشأن الأوجه التي تستثمر فيها أموال الدولة من احتياطي الأجيال القادمة من النفط.

وبشأن طلبات المناقشة والتحقيق ، فقد أدرج على جدول الأعمال 13 طلباً للمناقشة بشأن فيروس كورونا والقضية الإسكانية والشهادات المزورة وتزوير وثائق الجنسية وغيرها وهي كالتالي:

–طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بتخصيص ساعة لمناقشة انتشار فيروس كورونا في جمهورية الصين وازدياد حالات المرض والهلع في الكثير من دول العالم.

–طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بتخصيص ساعتين لمناقشة قضية الإسكان والإجراءات الحكومية باستصلاح الأراضي الفضاء

–طلبا مناقشة مقدمان من بعض الأعضاء في شأن قضية الشهادات المزورة وغير المعتمدة وغير المعترف بها لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده، ففي جلسة 17/4/2019م قرر المجلس تأجيل مناقشة الموضوع آنف الذكر لحين انتهاء لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد من تقديم تقريرها.

–طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن مناقشة سياسة الحكومة المتبعة نحو المقيمين بصورة غير قانونية ومن في حكمهم لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده، ففي جلسة 16/4/2019م. قرر المجلس مناقشة الموضوع آنف الذكر بجلسة 30/4/2019م.

–طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن مناقشة شروط الإعلانات عن شغل الوظائف بالهيئات والمؤسسات العامة لا سيما ما تتضمنه من شرط اجتياز المقابلة الشخصية والاختبارات الشفوية لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

–طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن مناقشة تزوير وثائق الجنسية الكويتية وما يتعلق به من كيفية منحها للحاصلين عليها من دون وجه حق، والأطراف المسؤولة عن منح تلك الجناسي المزورة، ومعايير وتعريف بند الأعمال الجليلة الذي يتم تجنيس البعض بموجبه لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

–طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن مخالفات وتجاوزات مشروع الطائرات الكاراكال الفرنسية لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده، وكان المجلس قد قرر في جلسة 24 ديسمبر 2019 الموافقة على الطلب الحكومة تأجيل الموضوع آنف الذكر إلى الجلسة المقبلة.

ويشمل البند العاشر تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين

كما أدرج على جدول الأعمال 58 تقريراً للجان المختلفة أهمها العمل في القطاع الأهلي وتقريرا اللجنة المالية بشأن تعديل قانون التأمينات الاجتماعية والشراكة بين القطاعين العام والخاص والإدارة العامة للتحقيقات والهيئة العامة للطرق والنقل البري الهيئة العامة للوقاية من المخدرات والأشخاص ذوي الإعاقة، وفيما يلي تفاصيل التقارير.

جانب من جلسة سابقة

الشاهين يقترح إعفاء المعلمين من المهام الإدارية في المدارس

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحا برغبة لإعفاء جميع المعلمين من المهام الإدارية بالمدرسة، وتعيين موظفين إداريين كويتيين للقيام بالمهام الإدارية في المدارس.ونص الاقتراح على ما يلي:

يقوم المعلم بدور أساسي في عملية التعليم، ويكمن دوره في رفع مستوى التحصيل العلمي لطالب العلم وتأهيله لخدمة المجتمع، وهذا العمل يتطلب تفرغ المعلم للتعليم حتى يستطيع تطوير الوسائل التعليمية.

ولكن نجد المعلم في الكويت يسند إليه مهام إدارية بالمدرسة مثل المناوبات والاشراف الإداري على الأجنحة والفصول، وهذه المهام تعتبر عبئا على المعلم وتؤثر سلباً على دوره التعليمي.وعليه أتقدم بالاقتراح برغبة التالي :

يعفى جميع المعلمين من المهام الإدارية بالمدرسة، وتقوم وزارة التربية بتعيين موظفين إداريين كويتيين للقيام بالمهام الإدارية بالمدارس، ليتفرغ المعلمون والمعلمات للأدوار التعليمية والتربوية المناطة بهم.

اسامه الشاهين

الدلال: ما موقف «التربية» تجاه كادر العاملين في شؤون الموظفين؟

وجه النائب محمد حسين الدلال سؤالا الىً وزير التربية ووزير التعليم العالي د. سعود الحربي ونص السؤال على:

تكمن أهمية دور شئون الطلبة في مدارس الكويت بأنهم يقومون بجميع ما يخص الطالب من استقبال الطالب وعمل السجل المدرسي وتوزيع الطلبة على الفصول والنقل المرحلي والنقل بين المدارس والشهادات وإدخال الدرجات والغياب والحضور والتعامل مع اولياء الأمور ومتابعة الطالب دراسياً (متفوق – متعثر) .

وأضاف الدلال : انهم يعتبرون حلقة الوصل بين ولي الأمر والادارة المدرسية وحلقة الوصل بين الطالب والاخصائي وإدخال بيانات الطلبة وأعداد الملفات للطلبة والتعامل المباشر مع المنطقة لإرسال السجل المدرسي وبيانات الطلاب والنقل وحلقة الوصل بين الطالب والادارة المدرسية والقيام بجميع ما يوكل اليه من الادارة المدرسية من (إشراف – مناوبة – المقصف) ومراقبة الامتحانات في حالة وجود عجز بالمعلمات (يعتبر من ضمن التعاون)، وبذلك يتضح دورهم الكبير والمهم والأساسي – كفئة شئون الطلبة – والذي قد يفوق دور وظائف تربوية مساندة أخرى في العملية التعليمية والتي تم إقرار الكادر لها ولم يقر لشريحة العاملين في شئون الطلبة ، مما شكل حالة من عدم العدالة والانصاف والاخلال بحقوقهم، وأوجد ذلك شعور بالغبن وإحساس بالظلم واستياء شديد وخصوصاً ممن يحمل ذات المؤهلات.

وقال الدلال: وعلى ضوء ذلك تأتي مطالب تلك الشريحة بتحقيق العدالة والانصاف وذلك بإعادة إدراجهم بكادر الوظائف التربوية المساندة للتعليم ، لذا يرجى أفادتنا بالتالي:

–1 ما هو موقف وزارة التربية والتعليم العالي اتجاه منح كادر أو إعادة الكادر للعاملين في مجال شئون الموظفين لما لهم من دور هام في هذا الشأن.

–2 يرجى تزويدي بالمراسلات والخطابات التي قامت بها وزارة التربية والتعليم العالي منذ بداية عام 2019 وحتى تاريخه إلي ديوان الخدمة المدنية ورد الديوان على تلك المخاطبات بشأن منح الكادر أو إعادة الكادر للعاملين في شئون الموظفين.

–3 متي يتوقع قيام وزارة التربية والتعليم العالي والتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية البدء في صرف الكادر الخاص بالعاملين في شئون الموظفين

د.محمد الدلال

الموزري يقترح تشكيل لجنتين برلمانيتين تختصان بالصناعة والنفط والغاز والكهرباء

أعلن النائب شعيب الموزري تقديمه اقتراحًا بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 12/1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، بتشكيل لجنتين برلمانيتين هما لجنة الصناعة ولجنة النفط والغاز والكهرباء من أجل إزالة العقبات والمشاكل التي تواجه قطاعي الصناعة والنفط والكهرباء في الكويت لتحقيق التنمية والحفاظ على الموارد دعمًا للاقتصاد الوطني.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون على النحو الآتي:

المادة الأولى

يضاف بندان جديدان إلى المادة رقم (43) من القانون رقم 12/1963 المشار إليه نصها التالي:

حادي عاشر – لجنة الصناعة وعدد أعضائها خمسة ويدخل في اختصاصها الجوانب المتعلقة بالصناعة في الملكية الفكرية والتنمية الصناعية والتطوير التكنولوجي وأنشطة البحث والابتكار المتعلقة بالقطاع الصناعي وتأهيل الكوادر الوطنية وغير ذلك من الجوانب الداخلة في اختصاص الوزارات والجهات المختصة بالصناعة.

ثاني عشر – لجنة النفط والغاز والكهرباء وعدد أعضائها خمسة ويدخل في اختصاصها الجوانب المتعلقة بالنفط والغاز والكهرباء والرقابة على السياسات النفطية ومتابعة تأهيل واستحداث المشاريع المتعلقة بها واستخدامات الطاقة النووية والشمسية والرياح وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، وغير ذلك من الجوانب الداخلة في اختصاص الوزارات والجهات المختصة بالنفط والغاز والكهرباء.

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نفاذه.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على الآتي:

استنادًا إلى ما ورد بنص المادتين 43 و43 مكررًا من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة من تحديد ماهية اللجان الدائمة وعدد أعضائها واختصاصاتها، تفعيلًا للمهام التشريعية والرقابية لمجلس الأمة.

ولما كانت الصناعة تعد من أهم مصادر الدخل القومي وجوهر التحول الهيكلي، باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي للدول لما لها من خواص الترابط بين القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بتنميتها وإزالة العقبات أمام تطويرها لتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية المستدامة لدولة الكويت خاصة وأن الدولة تملك من الموارد المالية التي تمكنها من تخصيص ما يلزم للنهوض بالصناعة، حيث أثبتت التجارب التاريخية والحالية وجوب عدم الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر وحيد للدخل لما يتعرض له السوق النفطي من تقلبات تؤدي إلى إرباك سياسات الإنفاق الحكومي ما يدفع الحكومة للجوء إلى خيار السحب من احتياطاتها النقدية.

ولما كانت الدولة تواجه العديد من التحديات المتعلقة بعمليات استخراج النفط والغاز لتحقيق معدلات إنتاج مستدامة والمحافظة عليها من خلال إضافة كميات من الاحتياطيات المؤكدة من النفط والغاز، وكذلك التحديات المرتبطة بعمليات التكرير والتكامل مع البتروكيماويات وعمليات التسويق والنقل البحري، فضلًا عن التحديات المرتبطة باستغلال مصادر الطاقة البديلة واستخدامات الطاقة النووية والشمسية والرياح وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة.

الأمر الذي يستوجب تقديم الدعم التشريعي والرقابي اللازم من أجل المحافظة على الثروة النفطية والغازية واستدامتها وتأهيل الكوادر الوطنية للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

كما يتطلب العمل على تفعيل دور مراكز البحث والتطوير واعتماد الميزانيات اللازمة لزيادة نسبة الإنفاق العام على الأنشطة البحثية، وجلب وتوطين التكنولوجيا الحديثة للصناعات المختارة التي تقود عملية التنويع للقاعدة الإنتاجية لدولة الكويت.وانطلاقًا من الحرص على إزالة كل العقبات والمشاكل التي تواجه قطاعي الصناعة والنفط والكهرباء بالدولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على الموارد دعمًا للاقتصاد الوطني، لذا تم إضافة بندين جديدين إلى المادة 43 من القانون رقم 12 لسنة 1963 المشار إليه:

البند العاشر الذي ينص على تشكيل لجنة الصناعة وعدد أعضائها خمسة ويدخل في اختصاصها الجوانب المتعلقة بالصناعة والملكية الفكرية والتنمية الصناعية والتطوير التكنولوجي وأنشطة البحث والابتكار المتعلقة بالقطاع الصناعي وتأهيل الكوادر الوطنية وغير ذلك من الجوانب الداخلة في اختصاص الوزارات والجهات المختصة بالصناعة.

البند الحادي عشر الذي ينص على تشكيل لجنة النفط والغاز والكهرباء وعدد أعضائها خمسة ويدخل في اختصاصها الجوانب المتعلقة بالنفط والغاز والكهرباء.

الرقابة على السياسات النفطية وتأهيل واستحداث المشاريع المتعلقة بها. استخدامات الطاقة النووية والشمسية والرياح وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، وغير ذلك من الجوانب الداخلة في اختصاص الوزارات والجهات المختصة بالنفط والغاز والكهرباء.

شعيب الموزري

نواب يطلبون مناقشة تداعيات صفقة القرن خلال الجلسة المقبلة

تقدم عدد من أعضاء مجلس الأمة بطلب تخصيص جزء من جلسة مجلس الأمة المقررة يومي الثلاثاء والأربعاء 4 و5 فبراير الجاري لمدة ساعة وذلك لمناقشة تداعيات صفقة القرن، وبيان موقف مجلس الأمة الكويتي منها.

وقال النواب في الطلب تحتل القضية الفلسطينية والمسجد الأقصى أهمية بالغة لدى الشعب الكويتي، لافتين الى ان للمواقف الحكومية والبرلمانية والشعبية الكويتية المؤيدة للحقوق الفلسطينية دور في دعم الشعب الفلسطيني في مواجهة جرائم الاحتلال الإسرائيلي.

وأشاروا الى ان الطلب المقدم يأتي انتصارا للحق الفلسطيني ومواجهة لكل انواع الظلم والإجرام المرتكب بحق المقدسات الإسلامية ومن ذلك ما يسمى بصفقة القرن المشبوهة والمرفوضة عربيا وإسلاميا وإنسانيا.

صورة طلب مناقشة الصفقة